



*The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library*

**This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.**

**Help ensure our sustainability.**

Give to AgEcon Search

AgEcon Search  
<http://ageconsearch.umn.edu>  
[aesearch@umn.edu](mailto:aesearch@umn.edu)

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

اصدار  
ندوة  
الأمن الغذائي  
( مفهومه - وآلياته )

المؤتمر الثامن لبحوث التنمية الزراعية  
القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٠

تحت رئاسة  
معالي الأستاذ الدكتور / يوسف والى  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

رئيس المؤتمر : أ. د حسن منصور  
عميد كلية الزراعة جامعة عين شمس

رئيس الندوة : أ. د محمد كامل ريحان  
رئيس قسم الاقتصاد الزراعي

أعداد : أ. د أسحاق كمال مصطفى  
أمين أمانة الأمانة العامة

البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي  
في ظل النظام العالمي الجديد

إعداد

الدكتور / إبراهيم سليمان

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي  
كلية الزراعة جامعة الزقازيق

## ملخصة

في مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح الأمن الغذائي بمضمونه الاجتماعي أهم قضايا التنمية، لأنه يمثل جبهة التنمية البشرية، والتي بدورها تأتي على قمة مكونات التنمية المتواصلة. ولكن يقدم النظام العالمي الجديد مضمونا اقتصاديا لتحقيق الأمن الغذائي، وتقدم هذه الدراسة عرضا لكلا المضمونين ومدى تحقيقهما في مصر، والتحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد في سبيل بلوغ ذلك، والتوجهات والبرامج والسياسات المؤدية للتغلب على هذه التحديات

## المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي

### التعريف

يعني المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، "توفير وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كافٍ وآمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدراته على ممارسة حياة نشطة وصحية بصرف النظر عن قدرته الشرائية أو شأنه الاجتماعية"<sup>١</sup>. وبذلك يعتبر المفهوم الأولى بالتبني في أهداف التنمية في مطلع هذا القرن فهل حققت مصر الأمن الغذائي من هذا المنظور الاجتماعي؟

مدى تحقيق الهدف الاجتماعي للأمن الغذائي في مصر  
نَمْ تقييم مدى تحقيق الأمن الغذائي الفرد المُصرفي من خلال ثلاثة معاور، هي  
مدى كفاية متوسط استهلاك الفرد في الغذاء، وعلاقته بهزام النيل أو بالأحرى

<sup>١</sup> إنترن روما لاسائر، الـ ٢٠٠٣، الـ ٢٠٠٤، الـ ٢٠٠٥، الـ ٢٠٠٦، الـ ٢٠٠٧، لمنظمي

درجة لانتشار الفقر بالكافية الغذائية، وأثر تحرير أسعار الغذاء على حالة الغذائية ومستوى المعيشة للفرد المصري.

### مدى كافية متوسط استهلاك الفرد من الغذاء في مصر

تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد المصري، في ضوء معايير الكافية الغذائية مقاسة في صورة الاحتياجات اليومية الصحية للفرد، والتي تقدر في المتوسط بحوالى ٢٣٠٠ كالوري، وحوالى ٥٠ جرام من الزيوت والدهون، وحوالى ٧٠ جرام من البروتين (ثلاثها على الأقل من البروتين الحيواني. ويشبين من الجدول رقم (١) أن متوسط استهلاك الفرد المصري من السعرات الحرارية المقدرة من الميزانية السنوية لإنتاج واستهلاك الغذاء يزيد كثيراً عن الاحتياجات الصحية الآمنة، ويزيد كذلك عن المتوسط العالمي. وبين أيضاً أن مشكلة سوء التغذية في مصر تبرز من خلال العجز الكافي في البروتين المأكول أي العجز في كمية البروتين الحيواني المأكول يومياً، فمتوسط استهلاك الفرد يومياً من البروتين الحيواني يبلغ حوالي ١٦ جرام، أي أقل من الحد الأدنى الموصي به، أي ٢٢ جرام (ثلث الاحتياجات من البروتين الكافي). كما أن هذا المستوى يقل عن المتوسط العالمي، البالغ حوالي ٣٩ جراماً في اليوم. ولكن موازين الأغذية المنشورة، خاصة في الدول النامية، لا تعطي صورة حقيقة عن مدى تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي لتحسين تقديرات الإنتاج، ولووضع نسب غير واقعية لفقد أو استخدامات الترفة الحيوانية للمولد الغذائي، ومن ثم فمتوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه لاحتياجات الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائي في كثير من المجتمعات.

### الكافية الثانية وتوزيع الدخل في مصر

إن المعيار الأهم لمفهوم الاجتماعي للأمن الغذائي هو مدى تحقيق الكافية الغذائية بكل فئات الدخل، وبعبارة أخرى أن الغذاء هو الأولى في بنود الإنفاق الأسري، لسيدة

فنسبة الأسر تحت خط الفقر معرضة لسوء التغذية، أو عدم قدرتها على تحقق الكفاية الغذائية الصحية لكل أفرادها. ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل على أقل من دولار في اليوم، أي حوالي ٣٦٥ دولار للفرد سنويًا، يعتبر في فقر مدقع ونسبتهم حوالي ١٨٪ من السكان وهم من المؤكدة لا يحصلون على الكفاية الغذائية الصحية، ومن يحصل على أقل من دولارين هو تحت خط الفقر النسبي، أي حوالي ٧٢٠ دولار للفرد في السنة (مقومة بالقوة الشرائية للدولار في كل دولة بأسعار عام ١٩٨٥). ونسبة السكان في مصر الذين لا يحصل الفرد منهم على ٢ دولار في اليوم حوالي ٥٥٪ كما قدرها البنك الدولي -الجدول رقم (٢). والفتات تحت خط الفقر النسبي هناك شاك كبير في أن يحصل أفرادها على الكفاية الغذائية الصحية. ويعرض الجدول رقم (٢) نسبة السكان تحت خط الفقر، في مصر وبعض الدول العربية التي طبقت بشكل فعال سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي تمثيلًا مع النظام العالمي الجديد، وهي تونس والمغرب وموريتانيا والأردن، ولديها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة، وهذه النسب من السكان تعتبر عرضة لاحتمال مخاطرة عائلية إلا يحصل أفرادها على كفايتها من الغذاء. ولكن ليس بالضرورة أن كل هذه النسبة لديها عجز غذائي، ويبين الجدول رقم (٣) من تغيرات منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ٨٪ من السكان فقط لديهم عجز غذائي في مصر، وإنكماش هذه النسبة يرجع لبرامج الدعم المطبقة حالياً سواء في برنامج الخبز أو الزيت النباتي أو السكر، علاوة على الدعم غير المباشر في الرعاية الصحية والتعليم واستهلاك الطاقة وغيرها.

ولا يعني توافر بيانات عن هذه الدول فقط أن دولات الدول العربية لا يوجد فيها فتات تحت خط الفقر أو ليس لديها عجز في الكفاية الغذائية، فالدراسة التي عرضت في ندوة منظمة الأغذية والزراعة في جنيف في سبتمبر ١٩٩٩ قد بينت أن هناك عدد غير قليل، من الدول العربية لديها فتات تعاني من عجز غذائي

-الجدول رقم (٣)- ورتب الدول العربية تنازلياً وفقاً لذلك، أي من أعلى نسبة للسكان التي لديها عجز غذائي حتى لبني نسبة. ويتبين من الجدول رقم (٣) أن أنه في ١٦ دولة عربية توفر عنها بيانات تتراوح هذه النسبة بين أكبر من ٥٥% في الصومال إلى أقل من ٨% في عدة دول منها مصر. ونظراً لأن هذه الفئات تظير حتى في بعض الدول العربية الغنية، فيبدو أن عوامل أخرى غير مستوى الدخل مثل سياسات الدعم لأسعار الغذاء وجود مناطق بدوية نائية قد تلعب دوراً مهماً في تغير العلاقة الطبيعية بين مستوى متوسط دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر، أو الذين لديهم عجز غذائي. فرغم ارتفاع مستوى متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن نسبة السكان الذين يعيشون من عجز غذائي فيها أعلى من دول عربية متوسطة تتمثل بوجود مناطق كبيرة بدوية منعزلة، ولحركة القبائل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق، ويرجع انخفاض نسبة السكان التي لديها عجز غذائي في مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر، رغم تقارب مستوى دخل الفرد فيها، إلى وجود برامج دعم غذائي تالية مؤثرة في أسعار الغذاء في هذه الدول مما هو ماثل في اقتصاد المغرب والجزائر.

#### سياسات دعم الأسعار والبعد الاجتماعي

حققت مصر شوطاً بعيداً نحو التحرر الاقتصادي بعد أن ظلت لفترات طويلة تمت لعدة سنوات تخضع لتدخلات حكومية شديدة في سوق الغذاء، خاصة الحبوب والبنقول وزيوت الطعام والسكر، حيث كانت أسعارها تدعم على مستوى المستهلك بهدف تخفيف أعباء المعيشة، ولتشجيع انخفاض الأجور الشهبية، بحيث تتحقق مساواة اجتماعية. ولكن نتائج عن ذلك زيادة في الطلب على الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواجهته، ومن ثم مما حجم الواردات، ومع ارتفاع الأسعار العالمية مما حجم الدعم الغذائي وتباين معه أيضاً حجم العجز في الميزان

التجاري ، وتحول لعبء كبير على ميزانية الحكومة. وكان هناك دعم آخر متمثل في سعر الصرف المقيد الذي كان سائداً لعقود طويلة. وبرامج الإصلاح الهيكلية التي أخذت بها مصر، اقتضت تحرير السوق الداخلي والخارجي و مآلها سيادة الأسعار الحرة العالمية.

ونظراً لأن مستوى أسعار السلع الغذائية تحكم سلوك الاستهلاك نحو استهلاك الغذاء فإن أثر سيادة الأسعار الحرة على استهلاك الغذاء هو انكماس الطلب لارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض متوسط الاستهلاك، والذي يؤثر على الكفاية الغذائية للمأكولات اليومية، أخذًا في الاعتبار أثر أسعار السلع البديلة والمكملة. ليس هذا فحسب بل، باعتبار أن الطعام كمجموعة سلع ضرورية ليس لها بديل فمن المتوقع انخفاض استهلاك الطعام نتيجة ارتفاع أسعاره لأنه سوف يتم سحب نسبة من إنفاق الفرد أو الأسرة المخصص للسلع غير الغذائية ليغوص جزء من العجز في ميزانيته المحدودة للإنفاق على الغذاء، خاصة لو لم يرتفع مستوى الدخل ليواجهه الارتفاع المتوقع في أسعار الغذاء. والاضطرار لخفض الإنفاق يؤدي لأنخفاض في مستوى المعيشة. وتعرضن الدراسة نموذجاً لهذه الآثار. الاقتصادية السلبية على استهلاك الغذاء ومستوى المعيشة نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في مصر.

واستخدم الباحث في دراسة سابقة<sup>1</sup> تقدير المصفوفة مرونة الطلب لأسعار الأغذية الرئيسية (القمح، والأرز، الذرة، البقول، السكر، زيوانته الطعام)، وكذلك سرونة التغير بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقيد في مصر، والتي

1 Ibrahim Soliman and Nafissa Eid (1992) " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. . High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt

العيور بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدمة في مصر، والتي استخدمت لقياس أثر سيادة الأسعار العالمية على انكماش الطلب على السلع الغذائية الرئيسية، وقد حسب معدل الارتفاع المتوقع في سعر كل سلعة كفرق نسبي بين متوسط سعر المستهلك لهذه السلعة في السوق المحلي مقارنة بمتوسط السعر العالمي (سعر الحدود) بعد عمل التعديلات المناسبة للهوا من التسويفية.

ويتبين من الجدول رقم (٤) أنه من المتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد المصري من القمح بنسبة حوالي ١٢,٢٥٪ عن معدله الحالي، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الأرز والسكر، والبقول وزيوت الطعام، أي يتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد منها بحوالي ٣٩٪، ٤٥٪، ٣٥٪، ٥٢٪، ويتسم تعويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٪، وهذا ربما يبين أهمية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في ظل العجز الكبير في الإنتاج من القمح عن متطلبات الاستهلاك، وخلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي متوف في الريف المصري. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر تتبين أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١:١) إلى (٣:١).

ولاشك أن أثر هذا الانكماش في الطلب على تلك السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس على حالة الغذائية، أي على مدى كفاية الاستهلاك لاحتياجات الصحة. وقد تتبين أنه سيؤدي لانخفاض استهلاك الفرد المصري من «سرارات الحرارية» بحوالي ١٥٪ من المتاح للاستهلاك، وسيتمتد النقص ليشمل البروتين أيضاً.

<sup>٤</sup> Ibrahim Soliman & Mohamed Gaber. (1999). "Price Analysis

for Fish Market in Egypt". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Volume 9. No.2. Published by the Egyptian Association for Agricultural Economics, in Dokki. Agriculturists Club, Giza

حيث يتوقع أن ينخفض بحوالي ٩٪ من المأكول. وهذا الانكماس قد يكون له أثر إيجابي في خفض استهلاك السعرات الحرارية من الحبوب، والتي تدخل غالباً في نطاق الفاقد أو توجه للدواجن المنزلية. ولكن سوف تزيد فجوة الكفاية الغذائية من البروتين من ١٧٪ حالياً إلى ٢٥٪، لأن معظم البروتين المأكول نباتي المصدر. وبالطبع أن هذا الانخفاض سوف يتباين من منطقة لأخرى، ومن مستوى دخل آخر، ولكن هذا يتطلب توافر دراسات تفصيلية بالعينة لبحوث ميزانية الأسرة في كل منطقة. والخلاصة أن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية على محدودي الدخل ستكون عالية.

#### مدى تحقيق النمو الاقتصادي للأمن الغذائي

باعتبار أن الفقر أهم أسباب عدم الكفاية الغذائية للأسرة استخدمت هذه الدراسة البيانات المتاحة<sup>٤</sup> لتقدير متوسط الإنفاق على الطعام في الإنفاق الخاص للفرد والذي بلغ حوالي ٤٪ في مصر، طما بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يمثل حوالي ٧٧٪ من متوسط دخل الفرد في مصر، والذي بلغ حوالي ١٢٠٠ دولار. وكلما ارتفع مستوى الدخل للفرد انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي في دخل الفرد، ومن ثم زادت فرص الإنفاق المحلي وتمويل الاستثمارات محلية، وانخفضت كذلك نسبة الموجة من الإنفاق الاستهلاكي للطعام، وبالتالي ينماح الفرد والأسرة فرص رفع مستوى المعينة من السلع والخدمات غير الغذائية. ويؤثر الدخل على الاستهلاك الغذائي من خلال نمو هذا الدخل، أي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

<sup>٤</sup> التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم، جدول رقم (٢٧) الفقر، ص ٦٨. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وبين أن الدخل السنوي للفرد مسؤول عن ٨٤٪ من التغير في مستوى الإنفاق الخاص، ومن ثم عن مستوى المعيشة للفرد، وأن الإنفاق الخاص مسؤول عن ٨١٪ من التغيرات في الإنفاق على الطعام. كما أن الحد الأدنى للإنفاق على الطعام يقدر بحوالي ٢٥٤ دولاراً في السنة -معادلة رقم (١)، وبينما الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكي الخاص يقدر بحوالي ٣٣٢ دولاراً في السنة -معادلة (٢)، وأن كل زيادة مقدارها ١ دولار في دخل الفرد العربي تزيد إنفاقه الاستهلاكي بمقدار حوالي ٤٤،٠ دولار وأن كل زيادة مقدارها دولار في الإنفاق الاستهلاكي تزيد الإنفاق على الطعام بمقدار ١٥،٠ دولار، معنى أن كل زيادة مقدارها دولار في دخل الفرد تزيد إنفاقه على الطعام بمقدار ٦٦،٠ دولار، أي أن زيادة متوسط الدخل السنوي للفرد بمقدار ١٠٪ يزيد متوسط إنفاقه على الطعام بمقدار حوالي ١،٥٪.

\* اشترطت الدراسة المعادلتين الآتتين (١)، (٢) من بيانات مؤشرات التنمية التي يصنفها البنك الدولي، ويمثلان نموذجاً إرجاعياً متصل (Recursive) حيث:

C = القيمة المقدرة للإنفاق الخاص للفرد في السنة بالدولار

Z = الدخل السنوي للفرد بالدولار

F = القيمة المقدرة للإنفاق السنوي للفرد على الطعام بالدولار

وتقسم بين الأقواس أسلف المعالم المقدرة تمثل الخطأ القياسي للمعلم المقدرة. حيث:

\* تعني أن القيم المقدرة معنوية على مستوى أقل من ٥٪.

R<sup>2</sup> = معامل التحديد المعدل المقدر، F = قيمة F المحسوبة لمعنى

وباستخدام النتائج التي توصل لها الباحث في الدراسة السابقة<sup>٦</sup> يتبيّن أن سببية السعر العالمي للطعام نتيجة تحرير التجارة وتطبيق آليات السوق ستؤدي إلى انخفاض عام في مستوى المعيشة، يتمثل في انخفاض الإنفاق على السلع غير الغذائية يقدر بحوالي ١١% عن المستوى الحالي، وحيث أن متوسط الإنفاق على السلع غير الغذائية حوالي ٥٥٥% من الإنفاق الخاص، الذي يمثل بدوره ٧٧% من دخل الفرد، فهذا يعني أن دخل الفرد يحتاج لزيادة حوالي ٤٤,٦% لتعويض هذا العجز المتوقع، وكذلك يتوقع انكماش صافي في الإنفاق على الطعام والشراب بحوالي ٢٠%， وباعتبار الإنفاق على هذه المجموعة السلعية ٥٪ من الإنفاق الخاص، وأن الأخير يمثل ٧٧% من دخل الفرد، يتبيّن ضرورة نمو متوسط دخل الفرد العربي بحوالي ٦,٩% أخرى، أي مطلوب ١١,٥% نمو في دخل الفرد المصري حتى لا يحدث تدهور في مستوى المعيشة نتيجة إزالة دعم أسعار المستهلك. وبإضافة معدل نمو سكان أي حوالي ٢٪، فإن معدل النمو في الدخل القومي يجب ألا يقل عن ١٣,٥%. ولتقدير حجم الاستثمار المطلوب لإحداث هذا النمو في الدخل القومي، استخدم متوسط معامل رأس مال (كفاءة

$$(1) C = 331.7316 + 0.4406 Y \quad (1) R^2 = 0.8413 \\ F = 11.6052 \\ (104.2468) (0.0893)$$

$$(2) F = 253.656 + 0.1519C \quad (2) R^2 = 0.8156 \\ F = 9.851232 \\ (32.131) (0.0321)$$

وقد ثبتت المعنوية الإحصائية للمعامل المقدرة، وكذلك معنوية معامل "F" المقدر، وبنـ ثم معنوية قيمة معامل التحديد العالية المقدرة. وهذا يدل على موافقة النـ المقدرة لطبيعة العلاقة.

<sup>6</sup>Ibrahim Soliman and Nafissa Eid (1992) ". OP. Cit.

استثمار متوسطة) حوالي [٢] - جدول رقم (٥) - لقدر حجم الاستثمار الإجمالي المطلوب، أي حوالي ٣٨% من الدخل القومي، أي أكبر من ضعف معدل الاستثمار الحالي - جدول رقم (٥)، وحيث أن المدخرات المحلية تعجز عن الوفاء بذلك المعدل العالي، لوجود فجوة في تمويل الاستثمار حالياً تبلغ حوالي ٥% من الدخل القومي، فإن هذه الفجوة في تمويل الاستثمار سوف تزيد إلى ٢٥%， لو لم يتم تبديل نحلي بإحداث طفرة كبيرة في الأدخار وهو أمر صعب، أو جذب الاستثمار المباشر الأجنبي بمعدلات كبيرة وهو أمر أيضاً ليس سهلاً.

### ضعف الوعي الغذائي

يعني الوعي الغذائي تبني الفرد لأنماط استهلاك الغذاء الصحبة السليمة، ويؤثر الوعي الغذائي في قراره نحو تفضيل المستهلك لتوليفات معينة من الأغذية في حدود ثورته الشرائية، وهو ما يعرف بذوق المستهلك، وهو ثالث التوأم الرئيسية الثلاثة الحاكمة لمستوى الاستهلاك الغذائي للفرد (يجانب مسنوي الدخل والأسعار). وترشيد الوعي الغذائي للفرد يتطلب تغيير اتجاهاته نحو استهلاك الغذاء وهي قضية اجتماعية نفسية تخضع لعوامل الثقافة والترااث والتعليم المؤثرة في هذه الاتجاهات.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) نظير بعض دلائل على ضعف الوعي الغذائي لدى المستهلكين ، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية أكثر من مرة ونصف قدر احتياجاته اليومية منها، وحتى لو تم التشليم بالرأي القائل أن ما تضيره ميزانية الأغذية من ارتفاع كبير في استهلاك الفرد من السعرات يرجع لزيادة نسبة الفاقد في الغذاء في كل مراحل السوق، وأن الفاقد الفعلي لم يخس من استهلاك الإنسان من الأغذية، لأن نسبة المقدرة في موازين الأغذية منخفضة، فيما في حد ذاته يعتبر إهداراً للمذاي من الغذاء، كما قد يعكس أيضاً

ارتفاع نسبة الفاقد داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو المقدم للطهور المنزلي  
في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل.

### مفهوم الأمن الغذائي في ظل النظام العالمي الجديد

#### تطبيق نموذج تحرير التجارة يحقق الأمن الغذائي

أقر مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦<sup>٧</sup> أن تطبيق نموذج تحرير التجارة يعتبر منطاقا لتحقيق العالم للأمن الغذائي، وقد أكد النظام العالمي الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير في مؤتمر الدول السبع الصناعية في شير يونيـه ١٩٩٩، على أساس أن حرية التجارة تؤدي لإعمال مبدأ الميزة النسبية لتحسين الموارد في كل دولة، ومن ثم تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبذلك تساهم في ارتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلغ الأسر حداً مناسباً من الأمن الغذائي، أكثر مما يؤدي إليه مبدأ الاكتفاء الذاتي. كما أن حرية التجارة تؤدي لزيادة العرض المحلي المتاح من الغذاء، والذي بدوره يساهم في خفض أسعار المستهلك من الطعام في السوق المحلي. كما أنه يؤثـر

<sup>٧</sup>T.J. Aldington, (1999). "Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations: Key Issues raised by the World Food Summit". FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

في جانب الطلب من خلال تصدير الفائض من أغذية معينة لمصر ميزة نسبية في إنتاجها واستيراد أغذية أخرى أقل تكلفة من دول أخرى لها ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع المستوردة، وبالتالي يتسع مدى المتاح من الغذاء للاستهلاك المحلي كما ونوعا في كلا الدولتين، ومن ثم يتحسن المستوى الغذائي وينتعاظم إشباع المستهلاك، ليس هذا فحسب بل إن تبني مصر لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أنس الميزة النسبية يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة معدل التوظف، وبالتالي زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة. كما تقدم حرية التجارة وسائل أقل تكلفة لتحقيق الأمن الغذائي لكل قطر دون اللجوء إلى مخزون استراتيجي غذائي، ويسمح بمعالجة التقلبات في العرض المحلي حتى في المنتجات التي لمصر فيها اكتفاء ذاتي أو فائض، ويعرض من ذلك التقدم التكنولوجي وزيادة حجم التجارة العالمية مما أدي لانخفاض في تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتداول في الموانئ خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومن ثم ميل الأسعار العالمية للأغذية لانخفاض مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية.

السياسات السياسية للنظام العالمي الجديد لتحقيق الأمن الغذائي يقدم النظام العالمي الجديد عدة ضمانات على عدم استخدام تجارة الغذاء في الأغراض السياسية، منها أن تتعهد الدول الموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات واردات الغذاء الضروري لكل الدول، أخذًا في الاعتبار الأسعار العالمية ونقلبات العرض العالمي والمحلية، هذا التعهد يفرض على الدول المصدرة أن تسارك سلوك المصدر المسؤول به ذي المصداقية في عرض الغذاء لزياراتها المتاجرين معها، وعليها أيضًا أن تجعل كل سياساتها وبرامجها التصديرية متفقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق الحماية للدول النامية المستوردة بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الأصلي، من السوق العالمي بشرط -

ـةً. كما أن اتفاقية الزراعة الموقعة ضمن اتفاقيات جولة أورجواي تنص على، منع أي إجراءات للتنافسية أو الحصار في تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو سكينة، وهو ما أكد ونفس عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمي في عام ١٩٩٢، حيث أكد على أن "الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي"، كما ينص على أنه يجب "ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات في تجارة الغذاء تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

ـةً. تعيين تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي

ـةً. في ظل النظام العالمي الجديد.

برغم مرور ما يقرب من عقد كامل على انفراط مصر في نظام الاقتصاد الحر فلم تتحقق حرية السوق أو حرية التجارة تعديلات واضحة في الميزان التجاري، حيث تبين نسب تغطية الصادرات الواردات في مصر<sup>٨</sup> أن الصادرات الكلية لم تغطي سوى ٢٩٪ من الواردات الكلية، أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فلم تغطي الصادرات الزراعية إلا ربع الواردات الزراعية في عام ١٩٩٧، ولم تتوجه الصادرات الغذائية إلا أن تغطي ١٠٪ من فاتورة واردات مصر من الغذاء في نفس السنة.

<sup>٨</sup> مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ في إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات ١٨٦ دولة أو ممثليهم تحت البند رقم (٤) في المادة (٤-٢).

<sup>٩</sup> جمعت وحسبت من:

ـةً. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). "الكتاب السنوي

ـةً. للاحصاءات الزراعية، العدد ١٨، الزراعة، السودان.

ويبدو أن تطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد لا يضمن تلقائيا تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي بل ربما أدي لتعزيز الفقر أو سوء الحالة الغذائية، لو لم تتخذ السياسات الوطنية التي تضمن تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، فما هي العائق الذي يتعرضنا اليه النظام العالمي الجديد في سبيل تحقيق منافع الاقتصاد الحر؟

### حرية التجارة غير قابلة تلقائيا على إزالة الفقر

قد يكون لتطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال التناقص المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية، ومن ثم شرائح المجتمع المستخدمة لها. ويمكن القول أن منافع حرية التجارة قد لا تبلغ الفئات الأقل فقرا في العالم. ولنبدا بوصي مجلس الغذاء العالمي أن يصاحب تطبيق مبدأ حرية التجارة سياسات محلية اجتماعية واقتصادية تتأكد من أن منافع النمو الاقتصادي المترتبة على حرية التجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منهم.

كما أن مقتضيات التحرر الاقتصادي وإعمال آليات السوق ترمي إلى توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال اقتصادات المساعدة الكبيرة والتقنيات المولدة للدخل. ولنذا يتطلب التنمية من القمة للقاعدة، ولذلك فرغم أنه منهج قد يحقق نمواً زراعياً كبيراً ولكن لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو الممتلكات الاجتماعية سواء في الحضر أو الريف أو بين المناطق الغنية والباهضة، ولنذا يتطلب النجاح في جني ثمار التحرر الاقتصادي تعديلات داممة في السياسات الوطنية في مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية، تحقق توافقاً بين توجيات التحرر الاقتصادي وواقع الريف المصري.

هناك معايير موضوعة من قبل منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل الدول نمواً المستوردة الصافية للغذاء ترمي إلى تمويل استيرادها من الغذاء من خلال البروتوكولات المالية التعليمية وأهمها صندوق النقد الدولي، أخذًا في الاعتبار أيضًا

احتياجات الاستهلاك للفئات الحساسة، مثل الأطفال، خاصة في الدول الأقل نمواً، ولكن وفقاً لتقديرات البنك الدولي عبرت مصر في السنوات الخمسة حاجز ألف دولار (بلغ متوسط الدخل للفرد ١٢٠٠ دولار في عام ١٩٩٩)، ومن ثم لا تستطيع الاستفادة من هذه التعديلات. كما أن الممارسات في الواقع تبين أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقرًا لا تتحقق تلقائياً.

الشركات عابرة الحدود (Transnational Corporations) تأصل الفقر

في الدول النامية

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لحداثية نموذج التنمية المتواصلة الذي يضمن الحقوق والمسؤوليات المتساوية للمشاركين. في الأنشطة الاقتصادية على كوكب الأرض، يتجه الشمال العائد إلى نموذج الشركات عابرة الجنسيات التي أصبحت في طريقها للتحكم في كل السوق العالمي للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمنتظر أن الاتفاقيات الدولية الاقتصادية العالمية تشنن صون هذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تقبل لحد كبير تحديداً الزراعة والبيئة. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة العالمية الغير حائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناشط مفكرة الاقتصاد العالمي، وبالتالي تزداد هذه الفئات فقراً ولا تبلغ تحقيق أمنها الغذائي، بل وربما حتى في البروج

**جريدة التحرار لا تؤدي إلى قائمتها لنفع المصالحات ودين ثم النفع الاقتصادي**

وزراید الشیخی:

جولة لورجوأي في شأن التجارة والبيئة، حيث أفت احتمالات الآثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها لقائمة على مستقبل نمو صادرات الدول الآخذة في النمو، ومعظمها إما زراعية أو غذائية، وبالتالي أصبح نموذج التبادل التجاري الحر ومناقعه مفتراً الواقع ملموس يؤازره. ولا يخفي أن مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات الحيوانية والأعلاف بمادة "الديوكسین" وغيرها قد أعطت الأمر بعدها دراماً. ويجر الإشارة أن الأمر امتد ليشمل مسألة التركيب الوراثي المحنوبلة (GMOS)، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدى الأهم في تطبيق نظام تجاري عالمي أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية.

ولقد فشل حتى الآن مسعى اتفاقية سلامة الغذاء الصحية (SPS) نحو إيجاد معايير متقارنة على أساس مواصفات عالمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسلبيات طرق الرقابة المحلية على المواصفات في الدول الآخذة في النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدرة للمتطلبات في دول العالم المرتفعة النمو، خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية. كما يعتبر تعسفاً من النظام العالمي الجديد عندما يضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية التفكير المطلقة شروطاً مسبقة على دول الجنوب، كضمان لتنفيذها التصديرية إلى أسواق الشمال.

ضرر التجارة لا تغفر، وهذا الشعار من الاستراتيжи أو الحد الأدنى من

#### الاستفهام الذاتي

ما زال المخزون الاستراتيجي ذي جدوى تحت مظلة التطبيق الكامل لحرية التجارة العالمية، يختفي الغواص دلائل المصداقيّة في الاعتماد على العرش العالمي من السلع الإستراتيجية ومن ثم أشعارها المنشورة؟ فما زالت أزمة الغذاء العالمي في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤ ظافياً بظلاله على السوق العالمي. كما أن طبيعة أغلب نظم الإنتاج الزراعي العالمي، مطردة، مما يزيد من احتسالات حدود

تقلبات في العرض العالمي من الغذاء نتيجة تقلبات معدلات سقوط المطر، خاصة في الأشهر الحمراء من نمو المحاصيل، علاوة على سيادة آثار النظرية العنكبوتية للأسعار الراجعة للاستجابة المتأخرة للأسعار في الإنتاج الزراعي. والأهم أن سمات عصر القطب العالمي أضعفَ من درجة المصداقية في تطبيق مبادئ العدالة، وليس أدلة على ذلك من سياسات الحصار الاقتصادي التي طبقت عدّة مرات وبمكاييل مختلفة الأوزان في المنطقة العربية وغيرها، وأثارها السلبية على شعوب هذه الدول ما زالت وستبقى لفترة طويلة من الزمن.

### تنامي المعايير الاجتماعية الاستهلاكية لدول الشمال في ظل النظام العالمي

الحدث:

من تبعات النظام العالمي الجديد تبني شعوب دول الجنوب للمعايير الاجتماعية والاقتصادية بل والثقافية التي يأخذ بها الشمال عند اللجوء إليه ممولاً ومانحاً للعلم والتكنولوجيا أو من خلال الفضائيات وحرية الأسواق، ومنها عادات الاستهلاك الغذائي لبعض الأنماط التي لا تعالج سوء الحالة الغذائية مثل شركات "البايمبورجر" و"الشيفسي" والمشروبات الغازية وعديد من الوجبات الجاهزة من因قعة الأسعار عالية الكوليسترول منخفضة القيمة الغذائية ، برغم أن دول الشمال العتمد بلغت تلك المراحل من أنماط استهلاك الغذاء بعد عدّة عقود وأحياناً قرون من التوسيع في حجم التوظيف وساعات العمل مما يقتضي انتشار الوجبات الجاهزة لبقاء الأسرة خارج المنزل طوال ساعات النهار، بينما تحولت لدى جموع المستهلكين في دول الجنوب إلى أعباء على ميزانية السرة لوجبات ترفيهية على غرار المحاكاة ليس إلا. ليس هذا فحسب بل انتفت المحاكاة الاستهلاكية لأنماط أخرى من الاستهلاك غير الغذائي مما استفاد جزء داماً من ميزانية الأسرة كان أولي بها الغذاء الصحي.

## عقوبات عدم القدرة على حماية الموارد الطبيعية المعدنة:

إن بعد البيئي أصبح شرطاً وقداً من قبل النظام العالمي الجديد يفرض على الدول الأقل نمواً عقوبات إن هي عجزت عن تحقيق متطلبات حماية البيئة بمفهومها الواسع، أي ليس فقط حمايتها من التلوث، بل والمحافظة على الموارد من التدهور مثل التصحر أو إزالة الغطاء الخضري أو تدهور المرعاعي نتيجة الرعي الجائر، أو انتزاف الموارد السكنية الطبيعية، أو ارتفاع مستوى الماء الأرضي، أو نقص خصوبة التربة، وهي ممارسات يتم بها الشمال المتقدم دول الجنوب (الدول الآخذة في النمو)، دون مراعاة أن هذه الممارسات من قبل الدول النامية تتم تحت وطأة الطلب الملح لزيادة إنتاج الغذاء أو التنمية العمرانية أو الصناعية في خطط طموحة ترمي للتعجيل برفع مستويات الدخول المنخفضة حالياً بشكل واضح.

رؤيه حول توجهاته السياساته المصرية لتحقيق الأمن الغذائي يعرض هذا الجزء رؤيه مستقبلية للتوجهات الواجب اتباعها على الصعيدين الدولي والمحلي لرسم السياسات العلائقية للتغلب على تحديات النظام العالمي الجديد في تحقيق الأمن الغذائي.

على صعيد التعاون الدولي وانكشافات الاقتصاد العالمية:  
يجب التأكيد على أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤدي ثمارها المرجوة بل ربما حدث العكس لو لم يحتي النظام العالمي الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية لتصبح قوية وفي ذات الوقت ديمقراطية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكي تسعى بقوه لمعالجة الانجاه المتزايد نحو الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين الأقطار وداخلها. وعلى مصر أن تتعاون في السعي نحو إيجاد سبل الضغط لتحقيق هذه

الإصلاحات، وذلك من خلال التحالف مع الدول النامية التي تواجهه نفس التحديات.

كما يجب على مصر ألا تتظر تغير التوجهات في المناخ العالمي لصالحها، باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاليقين، بل يجب عليها أن تبحث عن إطار للكتلات الاقتصادية العربية وأفريقية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متassية أية خلافات سياسية في الماضي أو الحاضر، وذلك بيدف:

- ١- أن تضع الكتلات العربية والإفريقية ضغطاً مشتركاً يؤدي لقبول النظام العالمي الجديد أن تطبق الدول النامية بشكل اتفائي بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي،
- ٢- في شأن حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية تطلب هذه الكتلات من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة للمحافظة على معدلات نمو مناسبة مع حماية الموارد من التدهور بل وتنميتها.
- ٣- هناك اتجاهات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئه معايير الغذاء (CAC) والمؤسسة العالمية للمواصفات (ISO) ومجلس الوردة الأوروبية (EU) : في وضع دليل شامل لمعايير الأغذية، وما زالت هذه الهيئة تشجع الجهات الوطنية في التعاون لوضع أسس التطبيق والرقابة ومعايير القياس التي توافق هذه النظم ولكن تعجز كل دولة على حدي عن تحقيق ذلك، لهذا يجب أن تسعى مصر من خلال تلقائياً لدى الجامعة العربية ومنظوماتها أن تلعب دوراً في التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التي تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد العربي في العقود القادمة.

٤- ما زالت مسألة تمويل المؤسسات المالية لارادات الغذاء للدول الأكثر فقرًا لا تتحقق تلقائياً وتحتاج معايير كبيرة في بلوحة المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة لجولة أبو زوجات، وهذا يحتاج لإجراءات أخرى من المفاوضات المستمرة، لتبسيط تعريف هذه الالتزامات ومذكراتها التفسيرية لتشمل التوقعات المتعلقة بالمعكنة، حتى

تتسم حرية التجارة بالعصفانية، وحتى ذلك الوقت لا بد من وجود مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ، (على الأقل من الحبوب)، يخدم احتياجات الإنسان والثروة الحيوانية، ويمكن أن يتم في إطار عربي مشترك، بما يضمن المساومة على لسعر أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة السحب والتعويض.

٥- إن التكفل الاقتصادي العربي أمر حتى بل ومصري حتى لو أدى لارتفاع التكاليف الاجتماعية تمصاحبة لمحافظة على البيوية.

على صعيد تعديل وتفعيل وإصلاح السياسات المحلية يتمثل دور الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي ببعديه الاجتماعي والاقتصادي في تعديل وتفعيل وإصلاح السياسات المحلية الآتية:

التنمية الفقير بي لنبرامنج التنمية الريفية متكمانة.

أقر ١٨٦ رئيس حكومة أو ممثليهم في اجتماع مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ إعلان رومنا ل الأمن الغذائي العالمي، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، ورسم المجلس إستراتيجية لتسود أداء السوق العالمي وأكد في خطته أن سبل تحرر كل إنسان من الجوع هو المضي بسرعة في تنفيذ برامج التنمية الريفية متكمانة<sup>١٠</sup>.

<sup>١٠</sup>International Monetary Fund. (1999), "Economic Adjustment and Reform in Low Income Countries". Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

Solon L. Barracloug. (1999). "Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.

## تنفيذ برامج تنفيذية موحدة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية:

إن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدي لعدم حصول فئات حساسة لكافية الغذاء الصحية (الأطفال والحوامل والمرضعات) وإلى نقصان غذائي بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل، ومع عدم بلوغ درجة مناسبة من عدالة التوزيع للدخول، وعدم توازن الأجر مع الأسعار، لا يجوز الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادي الكافي لإصلاح هذا الخلل، فالتنمية البشرية تتطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافي في الوقت المناسب حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية القادرة على صنع التنمية المنشودة. ولذلك فإن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية على محدودي الدخل ستكون عالية، مما يتطلب برامج موجهة لهم لرفع هذه المعاناة حتى يتحقق النمو الاقتصادي العالى وينحسن نمط توزيع الدخل، ويزتم تنفيذ هذه البرامج الموجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية. ولذلك فلا بد من تحديد الفئات الأكثر فقراً وتوجيه برامج موجهة لها لرفع مستواها الغذائي، دون ما الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادي نتيجة الإصلاح الاقتصادي والذي يستغرق زمناً يكون ضحيته فئات تحت خط الفقر.

### ربيع الفرعونى المنظم لنوى المستكفي الحضرى

لتغير اتجادات المستكفيين نحو الأنماط الاستهلاكية الغذائية الصحية وتجنب الفاقد داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو العقدم للطيور المنزلية في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل يحتاج الأمر لبرامج قومية لتكثيف الجهود الإعلامية وفي المؤسسات التعليمية دور العبادة حول أهمية الغذاء ومكانته

واحتياجات الإنسان في مراحل العمر المختلفة والأضرار الصحية الناتجة عن الإسراف في تناول الغذاء بما يغير الاتجاهات السلبية في هذا الشأن ويقوى درجة الوعي الغذائي التعليمي لدى الأسرة، والمرأة هي المجموعة المستهدفة توعيتها خصوصاً الأمهات والزوجات. كما يجب تعبئة جيوب المعاهد العلمية ذات العلاقة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية لتقديم المادة العلمية للمؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية.

#### اصدار قانون حماية المستهلك:

يجب الإسراع بإصدار قانون حماية المستهلك لتأكيد نطاق صلاحيات جمعيات حماية المستهلك، ومصادر تمويلها بما يضمن لها استقلالية القرار، مع وضع الضوابط لهذه الصلاحيات في مجال الرقابة على سلامة الغذاء وكشف التعاملات المشبوهة في السوق وحق القاضي نيابة عن المستهلكين وعلاقتها بالأجهزة التنفيذية والتشريعية، وحقوق التشر واجراء الاستبيانات العينية، مع إعطاء مساحة زمنية ومكانية في وسائل الإعلام ل بهذه الجمعيات لعرض شفاطها في مجالات التوعية الغذائية وكشف مظاهر الغش والتآمين والخداع، علما بأن هذه المساحة لا بد أن تكون إما مجانية أو بأجر رمزي لأن مصادر التمويل لهذه الجمعيات ستكون من المستهلكين حتى تحفظ الجمعيات بالاستقلالية، علما بـان جموع المستهلكين في مصر فقراء مما يجعل حصيلة التمويل ليست عالية القيمة. كما يحضر علينا نشر الإعلانات في مجلتنا ونشرها لأن هذا يتعي بظلل على استقلالية القرار.

#### امكـام الأجهـزة الرـقـابـة عـلى سـلامـةـ الشـاءـ التـهـاـولـ فـيـ السـيـقـ

تعني الرقابة هنا مساند تحقيق السلع الغذائية بكافة أنواعها للمواصفات القياسية سواء المنتسبة .. جداً أو المستوى، وبصرف النظر عن نظام المواصفات المتبعة فلاند . أن يتضمن التقرير بين ثلاثة أنواع من المواصفات هي: المواصفات الصحيحة،

، الـ، المـوصـفاتـ الفـنـيـةـ التـجـارـيـةـ، وـالـمـواـصـفـاتـ الـصـحيـةـ هـيـ  
الـتـرـكـيـبـ الـأـسـاسـيـ لـسـلـامـةـ الـغـذـاءـ، وـهـيـ تـسـتـلزمـ أـنـ تـحـقـقـ كـلـ الـسـلـعـ الـغـذـائـيـهـ هـذـهـ  
الـمـوصـفاتـ بـلـ اـسـتـثـاءـ، وـأـنـ تـكـوـنـ دـقـيقـةـ وـلـاـ تـقـبـلـ التـسـاهـلـ فـيـ الرـقـابـةـ عـلـيـهاـ،  
ـلـيـنـ حـقـوبـاتـهاـ فـيـ مـجـالـ التـجـريـمـ وـلـيـسـ المـخـالـفةـ.

أـمـاـ الـمـواـصـفـاتـ التـجـارـيـةـ فـتـعـنـيـ تـطـبـيقـ نـظـمـ التـرـيجـ كـوـظـيفـةـ تـسـويـقـيـةـ غـائـبـةـ فـيـ  
ـدـوـقـ الـغـذـاءـ الـعـصـرـيـ، وـهـيـ تـعـنـيـ الـاسـتـجـابـةـ لـطـابـ الـمـسـتـهـلـكـ. وـهـوـ مـحـصـلـةـ لـكـلـ  
ـمـنـ (ـ1ـ)ـ قـوـيـهـ الشـرـائـيـةـ كـمـحـصـلـةـ لـمـسـتـوـيـ دـخـلـ وـمـسـتـوـيـ الـأسـعـارـ، (ـ2ـ)ـ وـذـوقـهـ  
ـكـمـحـصـلـةـ لـتـقـافـتـهـ وـعـادـانـهـ وـتـقـالـيدـهـ وـمـسـتـوـيـ تـعـاـيمـهـ وـمـيـنـتـهـ، وـغـيـرـهـ مـنـ الـعـوـامـلـ  
ـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـديـموـجـرافـيـةـ. وـلـهـذـاـ فـالـمـواـصـفـاتـ التـجـارـيـةـ مـرـنـةـ بـطـيـعـتـهـ مـنـ حـيـثـ  
ـشـكـلـ وـحـجـمـ وـعـبـوـةـ وـلـوـزـنـ وـلـلـونـ وـلـطـعـمـ. وـنـقـضـيـ أـنـ تـتوـافـرـ بـعـدـ درـجـاتـ  
ـوـنـوـعـيـاتـ ثـلـيـ مـسـتـوـيـاتـ الدـخـلـ وـالـأـذـواقـ الـمـخـتـلـفـ لـلـمـسـتـهـلـكـ، وـلـهـذـاـ فـالـمـواـصـفـاتـ  
ـالـجـارـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ مـرـنـةـ وـغـيـرـ صـارـمـةـ، مـثـلـ الـحـالـ فـيـ الـمـواـصـفـاتـ  
ـالـصـحـيـةـ، كـمـ يـجـبـ أـنـ تـشـمـلـ الرـقـابـةـ عـلـيـ عـلـاقـةـ السـعـرـ بـالـمـواـصـفـاتـ الـمـعـلـنـ عـنـهـاـ  
ـفـيـ الـبـطـاقـاتـ الـمـثـبـتـةـ عـلـيـ كـلـ عـبـوـةـ مـنـ السـلـاعـةـ لـمـنـعـ الـخـدـاعـ وـالـغـشـ وـالـتـلـيسـ.

أـمـاـ الرـقـابـةـ عـلـيـ الـمـواـصـفـاتـ الـبـيـئـيـةـ فـتـعـنـيـ الرـقـابـةـ عـلـيـ إـدـارـةـ الـتـنـاجـ فـيـ كـلـ  
ـمـرـاحـلـ مـنـذـ بـدـأـ الـإـنـتـاجـ حـتـىـ وـصـولـهـ لـلـمـسـتـهـلـكـ. وـرـغـمـ أـنـ هـذـهـ نـظـمـ لـلـمـواـصـفـاتـ  
ـالـبـيـئـيـةـ تـعـتـبـرـ أـحـدـ مـخـرـجـاتـ النـظـامـ الـعـالـمـيـ الـجـدـيـدـ، رـغـمـ اـعـتـراـضـ الـدـوـلـ الـنـادـيـةـ  
ـعـلـىـ اـمـكـانـ تـقـيـيـدـهـاـ فـيـ أـسـوـقـهاـ، إـلاـ أـنـهـ لـاـ يـخـفـيـ أـنـ تـوـافـرـ مـواـصـفـاتـ الـبـيـئـةـ الـسـلـيـعـةـ  
ـفـيـ إـنـتـاجـ وـتـسـويـقـ السـلـاعـةـ وـتـداـولـيـاـ لـهـ عـدـةـ مـنـافـعـ اـقـتصـاديـةـ كـبـيرـةـ، فـمـحاـولـةـ تـرـكـزـ  
ـتـرـثـيرـ الـشـروـطـ الـصـحـيـةـ فـيـ مـرـحلـةـ معـيـنةـ مـثـلـ التـجـيـبـزـ أوـ التـعـبـةـ أوـ التـصـنـيـعـ دونـ  
ـالـمـراـحلـ الـأـخـرـىـ يـزـيدـ التـكـالـيفـ بـشـكـلـ كـبـيرـ منـ حـيـثـ طـرـقـ الـمـعـلـجـةـ وـالـحـفـظـ  
ـوـالـتـعـبـةـ، وـأـيـضـاـ يـؤـديـ وـلـاـ شـكـ لـفـقـدـ كـثـيرـ مـنـ الـقـيـمـةـ الـغـذـائـيـةـ لـلـسـلـاعـةـ. وـلـكـنـ التـأـكـدـ  
ـمـنـ إـدـارـةـ إـنـتـاجـ السـلـاعـةـ وـتـداـولـهـاـ بـشـكـلـ يـبـيـدـ بـلـيـهـ بـخـفـضـ هـذـهـ التـكـالـيفـ، وـيـجـبـ اـفـظـرـ  
ـعـلـىـ قـيـمـتـيـاـ الـغـذـائـيـةـ. وـالـمـشـكـلـةـ هـيـ أـنـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ مـتـيـاـ مـثـلـ عـدـيدـ مـنـ الـدـوـلـ

النامية تفتقر لمكانات توفير الشروط البيئية في المدى القصير، وتحتاج لجهد عربي موحد ومعونة من العالم المتقدم للابรاع في ذلك لأنه سوف يؤثر على علاقتها الاقتصادية مع العالم في السنوات القادمة.

التي سعى في برنامج خلط رقائق القمح بالذرة لتصنيع الخبز:

أثبتت الدراسة أنه عند سيادة الأسعار الحرة وإلغاء الدعم كاملاً يتسم تعويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٦ %، مما يؤكد أهمية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في ظل العجز الكبير في الإنتاج من القمح عن مد احتياجات الاستهلاك، كما أن خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي مألوف في الريف المصري. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر لتشجع أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١:٢) إلى (٢:١)<sup>١١</sup>. ليس هذا فحسب بل مازال هناك مجال واسع لزيادة شلة الفدان من الذرة في مصر مقارنة بما وصلت إليه إنتاجية الفدان من القمح، ومن ثم يمكن زيادة العرض المحلي من الذرة في مصر بصورة كبيرة ترتفع من نسبة الاكتفاء الذاتي من الدقيق اللازم لتصنيع الخبز.

السرعة بإصدار قانون منع الاحتكار وضمان حرية المنافسة:

إن الشرط الرئيسي لتحقيق منافع حرية السوق لصالح رفاهية المستهلك توافر المنافسة الحرة العادلة بين كل أطراف المعاملتين في السوق، أي بمنع الاحتكار، بما لا يدع أي منشأة أو قلة منها تتحكم في كمية السعر وفرض أو سعر تداوله في

<sup>١١</sup> إبراهيم سليمان، محمد جابر (١٩٩٨). "الاستهلاك والفائض

التسويقي للأرز والذرة في ظل التحرر الاقتصادي في مصر". مجلة الزقاقي للبحوث الزراعية، مجلد ١٥، رقم ١، س. ١٦٣-١٧٥، ١٩٩٦-١٩٩٧، از تصدرها كلية الزراعة جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.

أى مرحلة من مراحل السوق. ويجد الإشارة إلى أن مكافحة الاحتكار لا تعنى تقييد نمو سعة المنتجات ولكن تعنى منع السلوك الاحتكاري، فهدف المحتكر هو الحصول على أكبر نسبة من إيراد السوق من خلال تحكمه في السعر أو إقصاء المنافسين كسلوك معاكس للمنافسة العادلة. والتحكم المفتعل في السعر من قبل المحتكر أو إقصاء المنافسين من السوق يتم من خلال عدة أساليب منها ربط السوق، وإخفاء السلعة، واللجوء إلى مبيعات التحميل لسلعة غير رائجة بآخر رائجة، أو من خلال قصر منح هامش أكبر لبعض الوكلاء أو الموزعين المختارين دون غيرهم ودون وجود مبرر مقبول لذلك كوسيلة لإبقاء منشآتهم قائمة دون غيرها، أو قد يلجأ للإغراء بأن يبيع السلعة بأقل من تكاليفها الاقتصادية الفعلية بيدف التخاض أيضاً من المنافسين.

والآثار السلبية للسلوك الاحتكاري على المستهلكين عميقه وتتوقف على خصائص السلعة. فإن كانت سلعة غذائية منخفضة في مرونة السعر للطلب عليها وليس لها بدائل متعددة وتتحمل مدة تخزين طويلة يتوقع أن يحقق المحتكر أكبر قدر من إيراد السوق برفع السعر. والغذاء بصفة عامة مجموعة غير مرنة التي لا يرتفع سعرها يؤدي لظهور مستوى المعيشة بسحب نسبة من الإنفاق على السلع غير الغذائية لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء.

ويحتاج الأمر إلى سرعة إصدار قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة يوضح دور الأجهزة الحكومية والأهلية ونوع العقوبات العتماشية مع حجم الضرر المترتب على السلوك الاحتكاري. ونظراً لأن طبيعة الممارسات الاحتكارية اليومية يصعب ضبطها إلا من أصحاب المصلحة العاملين للتسويق فيجب أن ينس التشريع الصادر على إنشاء اتحادات سلعية تضم أطراف السوق جميعاً ذاتي المصلحة لكل مجموعة سلعية، أو على الأقل تطوير قانون الغرف التجارية لكي يعملي الغرف التجارية صلاحيات مراقبة السلوك الاحتكاري وتعاونه مع الجهاز التكمي القائم على تنفيذ القانون المقترن بإنجازه وصدوره فوراً.

## تنمية القطاع التعاوني

إن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر تعني أن التعاون أصبح تعريفاً كياناً طبيعياً له دور اقتصادي اجتماعي هام، يعكس ما هو مأثور عن أن التعاون يعني إطاراً مؤسساً للنظام الاشتراكي. فالتعاون بحكم فلسفته يساهم في توفير الغذاء بأسعار مناسبة يقاوم بها الاحتكار ويخفف من وطأة ارتفاع السعارة في ظل الاقتصاد الحر، بشرط أن يتم إعادة صياغة هيكل القطاع التعاوني على أسس سليمة لقطاع مستقل، مع وجود تكامل رأسى بين التعاون الإنساجي والاستهلاكي، وتحقيق التكامل الأفقي بين التعاونيات المنشابية للأغراض، ويحتاج ذلك لإعادة صياغة قانون التعاون، مع تخصيص صندوق لتمويله من حصيلة المعونات الأجنبية يقدم قروضاً بمتطلبات اجتماعية مناسبة يشترط من خلالها أن يحقق التعاون أهدافه الاجتماعية والاقتصادية في ظل تطبيق حرية السوق. على أن يستمر نشاط هذا الصندوق لفترة السنوات الخمس الأولى على الأقل لضمان نجاح برنامج إصلاح القطاع.

### وضع برامج قيمية لتطوير الوظائف التسويقية:

نظراً لأن التحولات الاقتصادية المالية والنقدية والشخصية للوظائف التسويقية الإنسانية وهي التجميع والفرز والتدرج والنقل والتعبئة والتغليف والتصنيع والتخزين لم يواكبها بنفس السرعة التطوير المؤسسي والتكنولوجي لـ<sup>٢٩</sup> الوظائف، والتي كانت منخفضة الكفاءة أصلاً في ظل النظام الاقتصادي المركزي الإداري، فالأمر يتطلب إدراج برامج في خطة التنمية لتطوير هذه الوظائف في مراحل التسويق المختلفة، من ناحية التمويل والتذريث وتبني التكنولوجيا المنظورة وتوجيه العون الأجنبي والامتحارات الأجنبية نحو توفير هذه الوظائف وتنمية أدائها.

## التمويل والحد من مخاطرة تقلبات الأسعار

١٨٨

إن إعمال آليات السوق والتحرر الاقتصادي وحرية التجارة سوف يؤدي بالقطع لتقلبات ذورية وموسمية في الأسعار، ولو ترك الأمر دون تدخل حكومي لحاولت كل مرحلة من مراحل السوق نقل المخاطرة المتوقعة من حدوث تقلبات في السعر للمرحلة التالية أو السابقة من خلال أساليب التعاقد المختلفة. ولهذا لابد من وجود صندوق لموازنة الأسعار، وهو ليس صندوقاً لدعم الأسعار، بل يعني تقديم تمويل للمنشآت المنعثرة لحين ميسرة؛ كما يمكن أن يصبح مستقبلاً مصدراً للإئراض من أجل تنمية الكفاءة التسويقية.

### توفير التعليمات التسويقية

إن ضمان نجاح أى سوق حرية السوق تتطلب توفير المعلومات التسويقية بشيء فافية تالية ودقة وحياد. ويعتبر دور الأجهزة الحكومية رئيسياً في هذا الشأن في الدول الصناعية الكبرى التي بلغت مستوى متقدم في تطبيق حرية السوق، لأن الأجهزة الحكومية تتمنع بثقة الجرأة في مسألة معلومات السوق. ولا شك أن الأجهزة البحثية ومعظمها حكومي يجب أن تقوم بهذا الدور بشكل مباشر أو غير مباشر، من حيث دراسات العرض والطلب وتحليل الأسعار والتباوء، أو على الأقل تقوم بتدريب الأجهزة المعنية في الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بحيث تكون هناك نشرات ذورية معتمدة لكل مراحل السوق وتصل للهيئات الفاعلة في السوق بشكل منتظم وسهل يتلائمه مع عصر تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الشأن يجب التأكيد على ضرورة تطوير أساليب التقدير المعايير لزيادة موارذين إنتاج واستهلاك الأشخاص لأن معظمها ما زال يتم بتصوره

- (1) T.J. Aldington, (1999). "Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations: Key Issues raised by the World Food Summit". FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (2) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. (1999). "Salient Trends in World Agricultural Production, Demand, Trade and Food Security". Paper No1. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (3) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. "Development in Global Agricultural Markets, 1995-1998". Paper No. 2. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (4) World Bank. (1995). "Structural and Sectoral Adjustment: World Bank Experience". A Sector Study. Report No. 1491. Wash. D.C. USA.
- (5) International Monetary Fund. (1999), "Economic Adjustment and Reform in Low Income Countries". Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

- (6) Solon L. Barracloug. (1999). "Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.
- (7) World Bank, (1999). "Poverty Lines". A Joint Publication by the Policy research and Poverty and Social Policy Departments of the World Bank.
- (8) FAO, (1999). "The State of Food and Agriculture 1998". FAO, Rome, Italy.
- (9) Ibrahim Soliman. (1982). "Food security in Egypt: The Socio-Economic Implications of Dietary Protein-Energy Interrelations". Research Bulletin No. 612, Faculty of Agriculture, Zagazig University. Zagazig, Egypt.
- (10) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). "The Impacts of Wheat Price Policy Change on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129, United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.
- (11) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment Planning". Proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statistics Economists. Held at and organized by The Egyptian Association of Political Economics and Legislation. Remises Street, Cairo, Egypt.
- (12) Ibrahim Soliman & Aida El-Asfahani (1988). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: The Social Economic & Political Concepts". Journal of Egypt Contemporary. Vol. LXXIX No. 411 & 412. P. 123-130.

Issued by Egyptian Association of Political Economics, Statistics and Legislation. Rams Street Cairo, Egypt.

(13) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1992). "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt.

(14) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Animal Protein Food Consumption Pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 816-783. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

(15) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Impacts of Egyptian Socio-Economic Environment on Dietary Pattern and Adequacy". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

١٩٥٣

## مراجع باللغة العربية

- ابراهيم سليمان. (١٩٩٩). "البيئة والغذاء: التحديات والطموحات". مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقى، الجيزه، مصر.
- ابراهيم سليمان. (١٩٩٨). "التطوير المؤسسي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي". مجلد المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقى، الجيزه، مصر.
- ابراهيم سليمان، محمد جابر (١٩٩٨). "الاستثمار والفائض التسوقي للأرز والذرة في ظل التحرر الاقتصادي في مصر". مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ١٥، رقم ١، ص. ١٧٥-١٩٣ از تصدرها كلية الزراعة جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.

## جدول رقم (١) أنماط الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد المصري

مقارنة بالمتوسط العالمي في عام ١٩٩٧

Grams of fat and oils per day			Grams of protein per day			Country
Animal	Vegetable	Total	Animal	Vegetable	Total	
16.5	41.1	57.6	14.8	34.2	49.0	Egypt
22.6	39.1	71.7	27.1	46.9	74.0	Average world

المصدر: جمعت وحسبت من:

منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٩). "المعىزان الغذائي". قاعدة بيانات

الفاو، روما، إيطاليا

## جدول رقم (٢) نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية

(%) لشدة أو عمق الفقر (٢)	(%) السكان تحت خط الفقر (١)	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام ١٩٩٧	الدولة*
٣٣	٦٨.٤	٤٤٠	موريتانيا
٤.٦	١٩.٦	١٢٦٠	المغرب
١٥.٣	٥١.٩	١٢٠٠	مصر
٦.٣	٢٢.٥	١٥٢٠	الأردن
٦.٨	٦٦.٧	٢١١٠	تونس

\*تمثل الدول التي تجري بحوث ميزانية الأسرة بالعينة، (١) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيه على أقل من ٢ دولار في اليوم، (٢) نسبة الفجوة بين دخل الفرد في اليوم وخط الفقر، غ.م = بيانات غير مدروفة.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي (١٩٩٩). "التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم"، جدول رقم (٢٧) الفقر. ص ٦٨. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

### جدول رقم (٣) نسبة السكان الذين يعانون من العجز الغذائي في الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام ١٩٩٧	(%) السكان الذين يعانون من العجز الغذائي
الصومال	غ.م.	%٥٠ أكبر من
السودان	٢٩٠	%٣٢
موريطانيا	٤٤٠	%٢١,٥
اليمن	٢٧٠	%٢١,٥
العراق	٣٩٧٣	%٢١,٥
الجزائر	١٥٠٠	%١٦ - %٨
المغرب	١٢٦٠	%١٢
السعودية	٧١٥٠	%١٢
الكويت	١٧١٣١	%١٢
مصر	١٢٠٠	أقل من %٨
الأردن	١٥٢٠	أقل من %٨
لبنان	٣٣٥٠	أقل من %٨
سوريا	١١٢٠	أقل من %٨
الإمارات	١٧٨١١	أقل من %٨
لبنان	غ.م.	أقل من %٨
تونس	٢١١٠	أقل من %٨

جُمعت وحسبت من: منتدى الأختيارة في الزراعة: قسم السياسة العالمية والتنمية - إدارة السلع والتجارة (١٩٩٩). "الاتجاهات العالمية خلال العقدين الماضيين في الأسواق العالمية والنظرة المستقبلية في المدى المتوسط". ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن "الزراعة والتجارة والأمن الغذائي". جنيف ٢٤-٢٣ سبتمبر

السلع المستهلك	نسبة الزيادة المئوية في سعر المستهلك	نسبة الزيادة المئوية في السلع غير الغذائية	نسبة الزيادة المئوية في زبالت الطعام	نسبة الزيادة المئوية في السكر	نسبة الزيادة المئوية في بنيات
السلع غير الغذائية	٤٧%	٨٢٪	٩٪	-٣٣٪	-١٣٪
السكر	-١٠٪	-٢٦٪	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪
زبالت الطعام	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪
بنيات	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪	-٣٣٪
السلع غير الغذائية	-٢٢٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪
السكر	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪
زبالت الطعام	-٣٣٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪
بنيات	-٣٣٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪
السلع غير الغذائية	-٢٢٪	-١٢٠٪	-١٢٠٪	-١٢٠٪	-١٢٠٪
السكر	-١٠٪	-٢٦٪	-٢٦٪	-٢٦٪	-٢٦٪
زبالت الطعام	-٣٣٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪
بنيات	-٣٣٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪
السلع غير الغذائية	-٢٢٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪
السكر	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪
زبالت الطعام	-٣٣٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪
بنيات	-٣٣٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪
السلع غير الغذائية	-٢٢٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪	-٦٤٪
السكر	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪	-٢٠٪
زبالت الطعام	-٣٣٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪	-٧٧٪
بنيات	-٣٣٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪

العنوان: بحث ومحبطة من

Ibrahim Soliman (1992) "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy" Proceedings of 1<sup>st</sup> International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. Held at. "High Institute of Public Health" of Alexandria University in cooperation with "United Scientists for Projects and Development". Page 1-17.

**جدول رقم (٥) التمويل والاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر**

(%) من الدخل القومي			معدل نمو (%) ١٩٩٦ في:			Mتوسط	الدولة
معامل	اجمالى الاستثمارات	العجز أو الفائض في تمويل الاستثمار	دخل الفرد	السكان	الدخل القومي	دخل الفرد بالدولار في ١٩٩٧	
رأس المال	.	٥-	٤,٥	١,٩	٦,٤٠	١٢٠٠	مصر
٢,٨	١٨	-	-	-	-	-	-

غ م = بيان غير متواافق

المصدر جمعت وحسبت من:

- (١) البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم". حجم الاقتصاد". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ص. ١٢ - ١٥.
- (٢) البنك الدولي. (١٩٩٦). "مؤشرات التنمية في العالم". هيكل الطابع". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ص. ٢٢٠ - ٢٢٣.

# نموذج حرية التجارة

